الاتفاق النووي الإيراني-الغربي وتداعياته على مجلس التعاون

محمد الهاجري
باحث سياسي

ملخص

يناقش البحث تداعيات الاتفاق حول الملف النووي الإيراني على دول الخليج العربي، حيث يعرض التداعيات التي من أبرزها إيمان دول مجلس التعاون بأهمية امتلاك الطاقة النووية السلمية، وتأثير الاتفاق في علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن إفرازات هذا الاتفاق النووي أيضًا إمكانية رفع الحظر عن استيراد إيران للأسلحة، وبخاصة الصواريخ الباليستية، مع قدرتها على تطوير ترسانتها الصاروخية، وتدفق الأموال الإيرانية المجمدة، التي ستنفق طهران جزءًا منها في دعم نفوذها الخارجي، وتمويل الحركات الإرهابية والمتطرفة التابعة لها، بالإضافة إلى الانعكاسات السلبية لتعزيز تصدير الأسلحة الإيرانية إلى الخارج. وأخيرًا تتجدد التساؤلات حول مدى واقعية جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق الإيرانية المتعطشة للتطوير.

Iran-West Nuclear Deal and its Implications on the GCC

Mohammed Al-Hajiri

ABSTRACT

despite the signing of the agreement by Iran, and the questions raised about the seriousness of its commitment to its terms, the Arab Gulf Cooperation Council (GCC) - due to their geopolitical reality -would be affected directly by the consequences of this agreement. Perhaps two main consequences that emerged directly are: the GCC countries' belief in the importance of promoting nuclear sciences and benefit from them peacefully and the impact of the agreement in their relations with the US. Among the consequences of this nuclear deal also is the possibility of lifting the ban on Iranian import of weapons, especially ballistic missile, with ability to develop its missile arsenal, and the flow of frozen Iranian funds, which Tehran would spend part of it in supporting external influence and financing or backing terrorist and extremist movements.

رؤية تركية
2015 - 15
176 - 163

اتجاهات العلاقات الأمريكية-الإيرانية

اتخذت العلاقات الأمريكية-الإيرانية حالة من الشد والجذب منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وحتى اليوم، إذ لم تكن على وتيرة واحدة، بل تخللتها محطات لافتة من شأنها أن تحدث تغيرات مهمّة في اتجاه العلاقات الأمريكية الإيرانية. فبدءًا من أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية سنة 1979، حيث اقتحم طلبة إيرانيون السفارة الأمريكية في العاصمة طهران، واحتجزوا 63 رهينة، وطالبوا بعودة الشاه للبلاد لمحاكمته، وفي النهاية أطلق سراح 52 رهينة بعد فترة احتجاز دامت 444 يومًا. فيما شهد عام 1985 حدثًا مهمًّا عُرف بفضيحة "إيران كونترا"، تمثّل في نقل الولايات المتحدة الأمريكية سرًّا أسلحة إلى إيران بدعوى مساعدة طهران في تحرير رهائن أمريكيين احتجزهم حزب الله في لبنان.

وفي عام 1988 أَسقطت طائرة حربية أمريكية طائرةَ ركاب تابعة للخطوط الجوية الإيرانية في الخليج، أسفر عن مقتل 290 راكبًا كانوا على متنها، وقالت الولايات المتحدة: إن الطائرة أُسقطت خطأً لاعتقادها أنها طائرة مقاتلة.

غير أن ما حدث في الفترة 2001-2003 جعل إيران تفكر عميقًا في تهديد إستراتيجي يواجهها، إذ أصبحت محاصرة من حدودها الشرقية، وحدودها الغربية. فقد غزت الولايات المتحدة الأمريكية أفغانستان في عام 2001، تم احتلت العراق في عام 2003. ومما زاد من هواجس إيران وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إيران خلال خطابه السنوي حول حالة الاتحاد عام 2002 بأنها طرف ضمن "محور الشر" مع العراق وكوريا الشمالية، الأمر الذي أدّى إلى المزيد من توتر العلاقات بين الجانبين.

وفي عام 2003 أرسلت الحكومة الإيرانية رسالة سرية إلى الحكومة الأمريكية من خلال السفير السويسري في طهران تيم غولديمان، الذي شغل منصب القيّم على المصالح الأمريكية في إيران لعدم وجود سفارة أمريكية في إيران، وكانت هذه الوثيقة

التي أطلق عليها بعد ذلك اسم "المساومة الكبرى" تحتوي على مفاوضات شاملة بين الولايات المتحدة وإيران، واللافت أن هذه الوثيقة شملت اعتراف إيران رسميًّا بمبدأ حلّ الدولتين، وتُعِدّ نفسها في حالة سلام مع إسرائيل [1].

وشهدت بعد ذلك العلاقات الأمريكية-الإيرانية توترًا، فخلال الفترة 2005-2013 انتُخب الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد، وهو من التيار المحافظ، وقد أدّت تصريحاته المثيرة للجدل، ومنها تشكيكه في الهولوكوست، إلى المزيد من توتر العلاقات بين إيران والغرب، فضلًا عن اتهامه في خطابه أمام الأمم المتحدة عام 2010 الحكومة الأمريكية بالتورط في هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001.

وفي عام 2013 تعمدت الولايات المتحدة إزالة التوتر بينها وبين إيران، من خلال اتصال هاتفي جرى بين الرئيس الإيراني حسن روحاني والرئيس الأمريكي باراك أوباما، وذلك خلال رحلته لحضور اجتماعات الجمعية العامة في الأمم المتحدة في نيويورك، وهو الاتصال الهاتفي الأول بين رئيسي الولايات المتحدة وإيران منذ 30 عامًا، وخلال الاتصال أعرب الرئيسان عن عزمهما على تسوية النزاع الدائر منذ فترة طويلة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وشهد عام 2014 محادثات حول الاتفاق النووي الإيراني، وفي عام 2015 وُضِع الإطار العام للاتفاق النووي.

وحول خلفيات الاتفاق النووي الإيراني-الغربي، يتجلى أن اللوبي الإيراني في أمريكا كان فاعلًا بشكل كبير، إذ كان توقيع الاتفاق النووي الذي جرى في يوليو 2015 محصّلة جهود سعت إليها إيران منذ أكثر من عقد مضى، وبالتحديد منذ عام 2003 بعد سقوط نظام صدام حسين. حيث أبدى النظام الإيراني للحكومة الأمريكية رغبة طهران في فتح حوار مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتولّى تيم غولديمان السفير السويسري في طهران الذي كان يشغل منصب القيّم على المصالح الأمريكية في إيران مهمّة إيصال الرسالة في شهر مايو 2003، كما أعطى نسخة منها إلى عضو الكونغرس الجمهوري روبرت ناي، الذي بدوره سلمها إلى كارل روف المستشار الخاص للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، وقد ذهل الأمريكيون من العرض، فقد وضع الإيرانيون جميع أوراقهم على الطاولة، في إطار حوار قائم على الاحترام المتبادل.

وتضمنت الرسالة عرض طهران صفقة تفاهم مع واشنطن، تشمل موافقتها على إخضاع برنامجها النووي للتفتيش الدولي، واستعدادها للتعاون ضد جميع المنظمات الإرهابية، ورغبتها في التعاون مع الولايات المتحدة لدعم الاستقرار السياسي، وتشكيل حكومة غير طائفية في العراق.

واحتوى العرض كذلك على إمكانية توقف إيران عن دعم حركتَي حماس والجهاد الإسلامي، والضغط عليهما لوقف الهجمات على إسرائيل، إضافة إلى نزع سلاح حزب الله، وتحويله إلى حزب سياسي، بل إن العرض اشتمل على قبول طهران بإعلان بيروت الصادر عن القمة العربية في مارس 2002، الذي تضمن بنود مبادرة السلام

العربية، والاعتراف بحلّ الدولتين، وإحلال السلام مع إسرائيل.

وفي مقابل ذلك العرض السخيّ أعرب الإيرانيون عن رغبتهم في التوصل إلى تفاهمات على المدى الطويل مع الولايات المتحدة، تشمل إنهاء جميع العقوبات الأمريكية، واحترام مصالحهم في العراق، ودعم مطالبهم بالحصول على تعويضات الحرب، واحترام حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية والبيولوجية والكيمائية، والاعتراف بمصالح إيران المشروعة في المنطقة. كما اشتمل المقترح على خطة لإجراء مفاوضات خطوة بخطوة من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للطرفين[2].

وللوبي الإيراني في أمريكا وجوه عديدة، أبرزها ولي نصر، وهو عضو مجلس السياسة الخارجية في وزارة الخارجية الأمريكية، وشغل منصب مستشار الممثل الأمريكي الخاص لأفغانستان وباكستان السفير ريتشارد هولبروك، بين عامي 2009 و2011. وله العديد من المؤلفات، منها كتابه (صحوة الشيعة) الذي يقول في: "ستكون هنالك أيضًا قوى جديدة لا بد من التعامل معها. تلك هي الأصوات الشيعية الجديدة المنفصلة عن النظام العربي القديم، العليمة واشنطن بأحواله جيدًا. وحين سينجلي الغبار، لن يكون مركز الثقل في الأقطار السُّنية العربية كما كان حتى اليوم، بل سيكون في الأقطار الشيعية. سينزاح مركز الثقل شرقًا، من مصر وبلاد المشرق إلى إيران والعراق ومنطقة الخليج. إن الولايات المتحدة لا تعرف الشيعة حق المعرفة، وهذا ما يجب أن يتغير، لسبب وجيه، وهو أن الشيعة يعيشون فوق بعض من أغنى حقول النفط في المنطقة. وإنه لمن مصلحة أمريكا أن تأخذ الشيعة والصحوة الشيعية مأخذ الجد. إنما لن يكون من السهل على الولايات المتحدة أن توازن ما بين مطالب السنة ومطالب الشيعة، أو تعقد الخناصر مع المؤسسة السُّنية فيما هي تتعامل مع التحدي الشيعي والرد السُّني عليه. تلك سيرورة أرى أنها يجب أن تبدأ بفهم طبيعة الصراع والمستقبل الذي سيرسمه"[3].

هذا جزء مما نظر إليه مستشار لدى الولايات الأمريكية، وهو يرسم آفاق المستقبل، ويحدد ملامحه بتقاطع واضح بين المصلحة الأمريكية والمصلحة الإيرانية.

استطاع اللوبي الإيراني التغلغل إلى دوائر صنع القرار الأمريكي، ومراكز الدراسات المرموقة التي ترفد صناع القرار الأمريكي والغربي بمختلف التقارير التي تتحدث عن إمكانية تعزيز التعاون الأمريكي-الإيراني، الذي نشأ في أفغانستان والعراق لتحقيق أهداف إستراتيجية شاملة في المنطقة.

كما نجح اللوبي الإيراني في التقريب بين وجهات النظر الأمريكية والإيرانية من خلال توظيف وسائل الإعلام الأمريكية، حيث كتب توماس أردبرينك تقريرًا نُشر في "نيويورك تايمز" قال فيه: "يبدو أن لا خيار آخر لدى الولايات المتحدة سوى التعامل مع إيران حسب قول الخبراء هنا". وبالإضافة إلى ما سبق، فإن نفوذ اللوبي الإيراني لا يقتصر في المراكز الفكرية الأمريكية، بل ينتشر نفوذه في بلدان أوروبية أخرى. فعلى سبيل المثال يحظى العديدُ من الباحثين الغربيين الذين ينتقدون مؤسسات الحكم والإدارة في دول مجلس التعاون بتمويل إيراني، منهم

الباحث كريستوفر ديفيدسون من جامعة درم، مؤلف كتاب: "الانهيار القادم للأنظمة الملكية في الخليج". وقد نشرت الصحافة البريطانية تقارير تناولت فيها المبالغ التي تلقاها ديفيدسون من السفارة الأمريكية، ومن الحرس الثوري الإيراني، وذلك بهدف إجراء دراسات، وعقد فعاليات تضمّ شخصيات دينية إيرانية بدعم من واشنطن. وقد صرّح ديفيدسون أن الجامعة تلقت تمويلًا من الحرس الثوري الإيراني، وكذلك من السفارة الإيرانية في لندن، وذلك لعقد فعاليات تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الغرب ومختلف مؤسسات الحكم في إيران . لذا فإن إيران سعت إلى الترويج لنفسها لدى الغرب بشتى الوسائل، وتسعى نحو غرس صورة إيجابية لنفسها، وأخرى سلبية لبعض جيرانها، لتصل إلى بناء تصور بأنها دولة يمكن التعاون معها لتحقيق العديد من المصالح المشتركة، وأنها دولة مستقرة وقادرة على بسط الأمن في حدودها. ومن ثمّ تقوم بتسويق نفسها على أنها قوة إقليمية باستطاعتها ضمان الأمن في الإقليم بدلًا من الدول التي تشهد أراضيها عمليات تفجير بين الحين والآخر.

مكاسب إيران من الاتفاق النووي الإيراني-الغربي

بعد توقيع الاتفاق النووي الإيراني-الغربي احتدت دائرة الجدل حول مدى استفادة إيران من توقيعها لهذا الاتفاق. ولا شك أن للاتفاق كأيّ موضوع جانبًا إيجابيًّا وجانبًا سلبيًّا، والجانبان أيضًا يخضعان للنظرة النسبية بحسب المراقبين.

ويروج النظام الإيراني أنه خرج كالمنتصر بعد توقيعه للاتفاق النووي، لكن من الواضح أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمرّ بها إيران ألقت بثقلها على النظام الإيراني لإجباره على الموافقة على بنود الاتفاق

النووي. لكن إعلام النظام يروج للمكاسب المزعومة، منها: أن القوى الكبرى اعترفت بالبرنامج النووي الإيراني "السلمي"، وأنها احترمت حقوق الشعب الإيراني النووية في إطار القوانين والمعاهدات الدولية. وأن البرنامج النووي الإيراني السلمي الذي كان يروج له على أنه يشكل تهديدًا للسلام والأمن العالميين أصبح أساسًا للتعاون الدولي مع سائر الدول في إطار المعايير الدولية. غير أن من أهم مخرجات الاتفاق التي سعت إليه إيران هو ما يأتي:

– إلغاء الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي عن إيران، ولاسيّما ما يتعلق بمجالات الغاز والبتروكيماويات والتجارة والتأمين والنقل وغيرها من العقوبات، التي كانت مفروضة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بذريعة البرنامج النووي الإيراني.

– إلغاء حظر تسليح إيران، واستبداله ببعض القيود، وفسح المجال أمام توريد الأسلحة المتطورة أو تصديرها ، ومن ثم التعهد بإلغاء القيود كاملة عن استيراد الأسلحة وتصديرها بعد خمس سنوات، فهذا البند له تداعياته الخطيرة على المنطقة.

– الإفراج عن عشرات المليارات من الدولارات التي تكدست وحجبت في السنوات الأخيرة خارج إيران، بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها، حيث إن إيران تنفق الكثير على دعم نفوذها الخارجي... والدعم الذي يحظى به النظام السوري ليس ببعيد[4].

تبعات الاتفاق النووي على مجلس التعاون

ترى إيران أن زعزعة أمن دول الخليج العربية تصب في صالح مشروعها الكبير، الذي يتوج بهيمنة إيران على منطقة الخليج العربي، لذلك فإن إيران تبذل كل الجهود التي تصب في صالح تحقيق مشروعها الإستراتيجي، الذي عنونته باسم "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية 2005-2025"، والذي يوضح أهمية منطقة الخليج العربي في المشروع الإيراني. حيث تكشف الوثيقة عن رؤية إيران لدورها الإقليمي الذي تستشرفه، وتعمل على جعله واقعًا. ووفقًا للوثيقة فإن إيران تهدف إلى أن تصبح "نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا (أي المنطقة العربية تحديدًا، التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء)، وإن إيران ستكون بؤرة منطقة جنوب غرب آسيا ومركزها بالنظر إلى قدرتها، وقوتها الوطنية، ومكانتها الجغرافية السياسية، والجغرافية الإستراتيجية الاقتصادية، ودورها الاتصالي. وستؤدّي إيران دور قيادة التنظيم السياسي والاقتصادي والأمني لهذه المنطقة مع بعض القوى الإقليمية، كما أنها لن تسعى للمواجهة مع قوى الهيمنة الخارجية، إلا في الساحات التي توجد فيها مصالح متعارضة بينهما.

وقد رأت إيران أن تحقيق مشروعها في الهيمنة من خلال الوسائل التقليدية بإنشاء المليشيات ودعمها بالأسلحة يواجه بمقاومة كبيرة من شعوب المنطقة وحكوماتها، لذلك انتهجت إيران أسلوبًا هجينًا، متمثلًا

في استمرار دعمها للنفوذ الشيعي بشكل مباشر. والأسلوب الآخر هو الاستفادة من تقاطع المصالح التي يشترك فيها كل من إيران والولايات المتحدة خاصة، والدول الغربية عامة، لتحقيق مصالحها المشتركة.

ورأت إيران أن القوة الناعمة تؤتي ثمارها فيما يتعلق بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني، الذي لم تستطع إسرائيل مع نفوذها الكبير في الولايات المتحدة أن توقفه، لذلك من المتوقع بشكل كبير أن تستفيد استفادة قصوى من الفرص التي توفرها قوتها الناعمة لتحقيق أهدافها في السيطرة على المنطقة.

أولًا: إيمان دول مجلس التعاون بحتمية تطوير قدراتها النووية

لعلّ دول مجلس التعاون الخليجي العربية أدركت أنها بحاجة إلى امتلاك علوم الطاقة النووية والاستفادة منها مبكرًا، حيث أعلن كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية العزم على إنشاء مفاعلات لتوليد الطاقة النووية. وهذا الإدراك لم يكن وليد الساعة، أو نتج عن توقيع إيران للاتفاق النووي، بل كان قبل ذلك.

حيث أشار نواف عبيد الباحث في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية بجامعة هارفرد إلى قيام المملكة بوضع حجر الأساس لبرنامج نووي مدني في المملكة العربية السعودية منذ بضع سنوات، وقد تشرع المملكة بالانخراط في التخطيط لبرنامج نووي دفاعي في الفترة القادمة. وفي الوقت الذي تمعن فيه الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في سياسة الانسحاب الإستراتيجي من الشرق الأوسط؛ فإن السعوديين قد أصبحوا في موقع الدفاع عن أنفسهم من خلال امتلاك عقيدة الدفاع النووي، التي أصبحت مسألة ضرورية في مواجهة تغير الحقائق الجيوسياسية.

ويستند هذا المبدأ الناشئ إلى دعامتين أساسيتين، الأولى: إنشاء برنامج نووي مدني محلي، وقد قامت المملكة بالفعل بتأسيس هذا البرنامج منذ سنوات، من خلال تدشين مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية، والتي تتركز فيها جميع الأبحاث النووية ذات الصلة في المملكة العربية السعودية، وتجمع العلماء النوويين السعوديين الذين قاموا بالتخطيط الإستراتيجي للبرنامج النووي، وهناك خطط لإنفاق ما يقرب من 80 مليار دولار على مدى السنوات العشرين المقبلة لبناء نحو ستة عشر مفاعلاً للطاقة النووية.

أما الدعامة الثانية فتتمثل في تأسيس البرنامج على أسس دفاعية بحتة، واستمرار المملكة في قيادة جهود مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط. حيث وقعت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وعلى الرغم من ذلك فإن جهود المملكة في الحفاظ على منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل لم تكلل بالنجاح، مما يحتم على الرياض أن تبادر إلى تطوير برنامج نووي تسليحي دفاعي من أجل حماية أنفسها وحلفائها، وبخاصة أنها تمتلك الدراية والبنية التحتية التقنية لتحقيق هذه العقيدة الدفاعية. وقد نال علماء الفيزياء النووية السعوديون الدكتوراه من أرقى الجامعات الأميركية والبريطانية

كجامعة هارفارد، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعة أكسفورد وغيرها، وأُجريت أبحاث الفيزياء النووية المتقدمة لسنوات.

كما تمتلك السعودية خططًا لتطوير برامج متطورة في إنتاج البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب (HEU)، وقد اكتسب العديد من العلماء النوويين السعوديين من حملة الدكتوراه أشكال البحث الجديدة من التكنولوجيا النووية المدنية. باختصار، العمل التأسيسي جار على قدم وساق في مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية[5].

أفادت تسريبات صحافية أن قادة دول مجلس التعاون في قمة كامب ديفيد التي عقدت في الفترة 14-15 مايو 2015 قدّموا عددًا من المطالب التي لم يتوقّعها الفريق الأميركي الذي بدا مرتبكًا بحسب مصادر خليجية وأميركية مطلعة على مسار أعمال القمة

ومن جانب آخر أفادت تسريبات صحافية أن قادة دول مجلس التعاون في قمة كامب ديفيد التي عقدت في الفترة 14–15 مايو 2015 قدّموا عددًا من المطالب التي لم يتوقّعها الفريق الأميركي الذي بدا مرتبكًا بحسب مصادر خليجية وأميركية مطلعة على مسار أعمال القمة. ومن أبرز الموضوعات التي أثارها الضيوف الخليجيون مطالبة أحد الوفود الولايات المتحدة بتزويد مجلس التعاون ببرنامج نووي شبيه بالبرنامج الإيراني، وهو مطلب أكدته وسائل إعلام أميركية، منها صحيفة نيويورك تايمز. وأنه إذا كان مشروع إيران النووي سلميًّا ولا يهدد أمن المنطقة والعالم، فلا مشكلة في أن يكون لدول مجلس التعاون برنامج نووي للأغراض السلمية مشابه للبرنامج النووي الإيراني. وتفيد المصادر أن الرئيس أوباما تلعثم في الإجابة، فطلب من وزير الطاقة أرنست مونيز تكرار شرح الشؤون التقنية التي أُدرجت في التفاهم مع الإيرانيين في لوزان. ونَقلت نيويورك تايمز أن دول مجلس التعاون ناقشت فيما بينها فكرة أن يكون لها برنامج نووي جماعي خاص بها، يُسوَّق له، مثلما تفعل إيران، باعتباره جهدًا سلميًّا يهدف إلى إنتاج الطاقة.

ثانيًا: مصداقية العلاقات بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون

لعل أقوى عبارة جاءت في بيان قمة كامب ديفيد التي جمعت قادة دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية في 14–15 مايو 2015 هو أن التزام الولايات المتحدة الأمريكية بحماية دول مجلس التعاون "أمر غير قابل للتشكيك"، وإن استدعى استخدام القوة العسكرية، مستذكرًا البيان موقف الولايات المتحدة إبان حرب الخليج. ومن الطبيعي أن هذه الفقرة من شأنها طمأنة دول مجلس التعاون التي انتبهت إلى وجود تغييرات عميقة في العقل الإستراتيجي الأمريكي تجاه العلاقات مع إيران، والسعي الأمريكي الحثيث نحو مد العلاقات، وطي صفحات الماضي مع إيران، حرصًا في أن تنال

إيران ثقة المجتمع الدولي من خلال التزامها بالاتفاق النووي.

وأفصح البيان عن وجهات النظر المتفق عليها بين كل من دول مجلس التعاون، في المقابل لم يحتو البيان على نقاط الاختلاف. وعدم التطرق لهذا الاختلاف هو المعنى الأبلغ للخلافات التي ستستمر لإحداث شوائب، من شأنها أن تعكّر العلاقات، وتصدع الاتفاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون.

فعلى الرغم من ذكر البيان لتهديدات داعش والقاعدة وأهمية الحلول الجماعية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لم يذكر ولم يشر إلى مخاطر المليشيات (الشيعية) المسلحة كحزب الله وفيلق القدس وأنصار الله. مع أنها ضمن مصادر التهديدات الإرهابية الحقيقية التي تواجهها دول مجلس التعاون، لكن البيان لم يتضمن محاربتها والتصدي لها. وذلك يتسق مع نهج الولايات المتحدة التي كانت قد حذفت سابقًا حزب الله من قائمة الإرهاب.

كما لم يشر البيان إلى هاجس دول مجلس التعاون من التمدد الإيراني، واكتفى بذكر أنه يجب عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول العربية. وعندما تطرق البيان إلى أوضاع الدول العربية كالعراق وسوريا ولبنان واليمن لم يشر إلى الدور والدعم الإيراني الكبيرين، اللذين كان لهما السبب البالغ في إحداث عدم الاستقرار، والإسهام في تفاقم المآسي الإنسانية في تلك الدول ولايزال.

لذلك فإن قمة كامب ديفيد لم تطمئن دول مجلس التعاون تجاه هذين التهديدين اللذين تكون واشنطن إما راضية عنهما، أو تغض الطرف عنهما، أو متعاونة في تعزيز وجود ما تعدّه دول مجلس التعاون تهديدات لأمنها الوطني، وتسعى إلى التصدي لها.

إن الولايات المتحدة تعاني حاليًا من نقص في مصداقيتها إلى درجة تهدد مصالحها وتعرّض حلفاءها للخطر، وهذا ما أكده مايكل آيزنشتات المدير برنامج الدراسات العسكرية والأمنية في معهد واشنطن في شهادة أدلى بها أمام "لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي" حيث قال" إن "الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في الماضي لطمأنة حلفائها من دول مجلس التعاون الخليجي، والكامنة في نقل الأسلحة، وتعزيز تواجدها العسكري في الخارج، لم تنجح في تبديد شكوك هؤلاء الحلفاء، ولا تشكل الخطوات الإضافية التي وعدت بها قمة كامب ديفيد تغيرًا في قواعد اللعبة في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما أن البيان المشترك خرج بصيغة غامضة فيما يتعلق باتخاذ خطوات محددة تهدف إلى مواجهة نشاطات إيران المزعزعة للاستقرار"[6].

ولاستعادة مصداقيتها أشار الباحث إلى أن "الإدارة الأمريكية يجب أن تعمل على مواجهة مساعي إيران لتوسيع نفوذها الإقليمي، وأن تكثّف الدعم للمعارضة "المعتدلة" في سوريا، وتعمل على وقف شحنات الأسلحة الإيرانية إلى حلفاء طهران وأتباعها في المنطقة، وأن تُولي الأهمية للخطوط

الحمراء فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني بغية إضفاء المزيد من الوضوح على الثمن الذي ستدفعه إيران إذا حاولت تجاوز العتبة النووية"[7].

ثالثًا: رفع الحظر عن الأسلحة إلى إيران يهدد أمن الخليج

من أبرز بنود الاتفاق النووي إنهاء الحظر المفروض على بيع الأسلحة إلى إيران، وهذا من شأنه أن يزعزع استقرار الشرق الأوسط، ويهدد الأمن العالمي. حيث إن رفع الحظر عن الأسلحة، وبخاصة الروسية والصينية من شأنه تزويد إيران بصواريخ باليستية متطورة، وطائرات بدون طيار تستطيع إيران من خلالها تصعيد تهديداتها، ولاسيّما أن هذه الاتفاقية ستعزز قدرة الحرس الثوري الإيراني على دعم الجماعات التابعة له في المنطقة، كحزب الله والحوثيين، وفي ذلك تهديد لمضيق باب المندب وقناة السويس.

فتاريخيًّا أدت الصواريخ الباليستية دورًا مهمًّا خلال الحرب العراقية-الإيرانية، وبخاصة في "حرب المدن" التي امتدّت من فبراير حتى أبريل عام 1988، ومنذ ذلك الوقت أضحت الصواريخ عنصرًا أساسيًّا في "أسلوب الحرب" الإيراني الذي يؤكّد ضرورة تجنّب الصراع التقليدي أو ردعه، إلى جانب الدفع قدمًا بالأجندة الرافضة للوضع الراهن من خلال شنّ عمليات على يد قوات تقاتل بالنيابة عن طرف ثالث بالتزامن مع إطلاق أنشطة دعائية ضد الخصوم. لذلك أشار مايكل آيزنشتات أيضًا إلى إصرار إيران على رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على برنامجها الصاروخي الباليستي، وذلك في إطار اتفاق نووي طويل الأمد

يلقي الضوء على الأهمية التي توليها إيران لترسانتها الصاروخية، وعلى ضرورة الإجابة عن أسئلة معلّقة حول احتمال وجود صلات بين برامجها الصاروخية والنووية، كما أن معظم الدول التي تمتلك أسلحة نووية اليوم قد بدأت بتطوير برامج صاروخية تمهيدًا لانضمامها إلى "الساحة النووية"، وعلى شاكلة هذه الدولة ستكون لدى إيران بنية تحتية صاروخية متطورة إذا ما اختارت السير في الطريق النووي[8].

وأشار البحث الذي أعده آيزنشتات إلى امتلاك إيران قوة صاروخية كبيرة، تستطيع جميعها تقريبًا بلوغ الأهداف العسكرية الأمريكية في الخليج العربي، ويستطيع منها صاروخان الوصول إلى إسرائيل. ومن المعتقد أنّ هذه الصواريخ، التي تشمل العديد من البدائل الفرعية، مسلّحة بطريقة تقليدية، وتضمّ رؤوسًا حربية وحدَوية شديدة الانفجار، أو ذات ذخائر صغيرة فرعية، كما اختبرت إيران صاروخًا يعمل على مرحلتين بالوقود الصلب اسمه "سجيل2"، يتجاوز مداه ألفي كيلومتر، ومن شأنه أن يسمح لها باستهداف جنوب شرق أوروبا، كما نجحت مركبة إطلاق الصواريخ الإيرانية "سفير"، في إطلاق أربعة أقمار صناعية إلى المدار منذ عام 2009، مما يؤكد قدرة طهران على تصنيع صواريخ باليستية عابرة للقارات.

وقد ادّعت طهران أيضًا أنها تتمتع بقدرة صاروخية باليستية مضادة للسفن الحربية، ومع ذلك، لا يبدو واضحًا ما إذا كانت هذه الأنظمة دقيقةً وفعالةً بما يكفي، لتشكل خطرًا فعليًّا على السفن في منطقة الخليج.

كما كشفت إيران مؤخرًا عن صاروخ "سومار" الأرضي من طراز كروز، الذي يعتمد الهندسة العكسية لنسخ صاروخ "رادوغا كيه إيتش55-" الروسي، ويتراوح مداه ما بين 2500 و 3000 كيلومتر. وتعمل إيران في الوقت الحالي على تطوير

وقد ادّعت طهران أيضًا أنها تتمتع بقدرة صاروخية باليستية مضادة للسفن الحربية، ومع ذلك، لا يبدو واضحًا ما إذا كانت هذه الأنظمة دقيقةً وفعالةً بما يكفي، لتشكل خطرًا فعليًّا على السفن في منطقة الخليج

برنامج قذائف صاروخية عديدة تتضمن: "نور122ملم" (مداه 20كم)، و"فجر3" و"فجر5" (45 و75كم)، و"زلزال1"، و"زلزال2"، و"زلزال3"، (مداها 125-400كم كما تدّعي)، وقد طورت إيران هذه الصواريخ لكي تتمكن من أن تُتخم دفاع العدو المضاد للقذائف في أي نزاع. ومن المرجح أن إيران سوف تستخدم مثل هذه التكتيكات لتطوير ترسانتها الصاروخية عندما تتاح لها الفرصة لشراء أسلحة من هذا النوع[9].

رابعًا: الأثر الإقليمي للإفراج عن الأموال الإيرانية

يُثار العديد من التساؤلات حول الآثار الإقليمية المتوقعة من تدفق الأموال الإيرانية بعد الاتفاق النووي، حيث ستوفر "خطة العمل الشاملة المشتركة" أو (الاتفاق النووي) عشرات مليارات الدولارات من

حسابات كانت مجمّدة لإيران، ومن زيادة بيع النفط بعد رفع الحظر عنه، والتي من المفترض أن تُنفَق في مجالات التنمية المحلية.

ويرى تقرير صادر عن معهد واشنطن شارك فيه مجموعة من الباحثين [10] أن لدى "حكومة طهران سجلًّا حافلًا في تمويل الجماعات المتطرفة، وما يمكن أن ينتج عن ذلك من تهديد لأمن المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بدعم الميلشيات التابعة لها في سوريا والعراق ودول الخليج، وعلى رأسها حزب الله". ويضيف التقرير أنه "من الواضح أن إيران تسير بالفعل في هذا المجال، ففي 25 يوليو 2015 اعترضت السلطات البحرينية زورقًا يحمل بنادق وذخائر ومتفجرات أفادت أنها إيرانية المنشأ، وفي هذه الأثناء قُتِل اثنان من رجال الشرطة البحرينية وأصيب عدد آخر في انفجار وقع في 28 يوليو 2015، وتبين أنّ المتفجرات المستخدمة في الهجوم كانت مماثلةً لتلك التي في المخابئ التي اكتُشفت سابقًا، والتي زُعم أنها هرِّبت من إيران".

وفي اليمن، تواصل قوات التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في مواجهة المتمردين الحوثيين وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح الذين يحظون بدعم إيران، ولا شك أن الرفع المحتمل للعقوبات سيمكن إيران من توفير المزيد من السيولة لنفوذها في صنعاء.

خامسًا: اتجاه الاستثمار الأجنبي بعد الاتفاق النووي

بعد رفع العقوبات الاقتصادية عن ايران وتسابق الدول الغربية وشركاتها للاستثمار في السوق الإيرانية، يتوقع أن يتجه الاستثمار الأجنبي إلى إيران، غير أن إيران تواجه العديد من التحديات لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعاتها الاقتصادية المختلفة بعد رفع العقوبات عنها، حيث إن طهران ستحتاج إلى تحسين مؤشرات اقتصادها الكلي، وإجراء إصلاحات هيكلية من أجل دعم الأداء الاقتصادي على المدين المتوسط والبعيد. وقد تحدث تطورات في المشهد السياسي تؤثِّر في مسار إصلاحات اقتصادية مخطط لها، ومن ضمنها تأثير الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في بداية عام 2016، إذ إن استحواذ الإصلاحيين سيدفع نحو اتخاذ المزيد من الإجراءات الإصلاحية المؤثرة في مجال إصلاح قوانين الاستثمار. وتتوقف خطط تصدير الغاز الطبيعي الإيراني إلى أوروبا على التقدم الذي يمكن أن تحرزه طهران في هذا القطاع بدعم من الشركات الغربية والآسيوية خلال السنوات القليلة القادمة، حيث يتمثل التحدي الأكبر في ضبط الاستهلاك المحلي (المنزلي والصناعي) وتوفير الطاقة البديلة، ويتعين على طهران حلّ هذه المشكلات قبل تصدير كميات كبيرة من الغاز إلى أوروبا أو أي من دول الجوار. وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية إلا أن الإدارة الإيرانية لا تزال تحتاج إلى تحسين مؤشراتها الاقتصادية، وأن تأخذ المؤثرات السياسية في الاعتبار [11].

سادسًا: تعزيز صادرات الأسلحة الإيرانية

ثمة فرص لدى إيران في تعزيز دعم الجماعات التابعة لها من خلال زيادة صادراتها من الأسلحة، ولاسيّما أن الاتفاق

ثمة فرص لدى إيران في تعزيز دعم الجماعات التابعة لها من خلال زيادة صادراتها من الأسلحة، ولاسيّما أن الاتفاق النووي سيضاعف قدرات إيران في تصدير السلاح، غير أنّ الوقت والظروف المحدّدة عاملان لا يزالان موضع خلاف

النووي سيضاعف قدرات إيران في تصدير السلاح، غير أنّ الوقت والظروف المحدّدة عاملان لا يزالان موضع خلاف. وقد تناول المحلل فرزين نديمي بمعهد واشنطن كيف أن الارتفاع المفاجئ في صادرات الأسلحة سيؤثر في حلفاء الجمهورية الإسلامية ووكلائها في الشرق الأوسط وخارجه. وبخاصة أنه في الماضي، لم تفعل قرارات مجلس الأمن الدولي شيئًا يُذكر لمنع صفقات الأسلحة الإيرانية. وتحدّث نديمي عن سرعة نمو مجمع الصناعات الحربية الإيرانية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث يتردد اليوم أنه يقوم بتصدير السلاح إلى 57 بلدًا، يقع أغلبها في مناطق النزاع، ووفقًا لقاعدة بيانات نقل الأسلحة التي أعدها "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"؛ فإن إيران صدّرت أسلحة وذخائر بقيمة لا تقل عن 200 مليون دولار بين عامي 2010 و2014. أمّا الرقم الحقيقي، فربما يكون أعلى من ذلك بكثير، ومن المتوقع أن يرتفع إلى أكثر من ذلك مع تخفيف قيود مختلفة ورفعها عنها في النهاية. ويُعتقد أنّ العملاء الذين يشترون الأسلحة التقليدية الإيرانية هم من دول الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، ولكن حصّة طهران في الأسواق الناشئة قد تنمو تدريجيًّا إذا تمكّنت من الاستمرار في توفير الأسلحة الرخيصة التي يمكن الاعتماد عليها.

ومن المعدّات العسكرية الإيرانية التي تصدرها إيران إلى عملائها: الأسلحة الصغيرة، والذخائر، والمتفجرات الخارقة للدروع، ومعدات الاتصالات، ونظّارات الرؤية الليلية، والمناظير الحرارية، وبنادق القنص الشديدة القوة، ومدافع الهاون البعيدة المدى، وأنظمة الدفاع الجوي المحمولة، وصواريخ المدفعية. وتظهر هذه الصادرات حجم التهديدات التي تحيط بالأمن الإقليمي إذا ما سُمِح لإيران بتصدير الأسلحة بحريّة أكبر في المستقبل القريب[12].

الخاتمة

إن امتلاك علوم الذرة والاستفادة السلمية منها حق يكفله ميثاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتنتشر في العالم 443 مفاعلًا نوويًّا تتوزع على 30 دولة حول العالم، كما يوجد 67 مفاعلًا تحت الإنشاء في 15 دولة. وتحتضن الولايات الأمريكية 99 مفاعلًا نوويًّا، تليها فرنسا 58 مفاعلًا نوويًّا، فاليابان 43 مفاعلًا نوويًّا. وفيما يتعلق بإسهام الطاقة النووية في توليد الطاقة الكهربائية فقد أسهمت بنحو ٪11 في عام 2012 من الطاقة الكهربائية التي يستخدمها العالم. والجدير بالذكر أن فرنسا استطاعت أن تنتج نحو ٪78 من طاقتها الكهربائية عن طريق الطاقة النووية في عام 2012.

وحتى الوقت الحاضر أعلنت 8 دول أن لديها أسلحة نووية. منها خمس دول وقّعت معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية، وهي: الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي

(روسيا حاليًّا)، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وجمهورية الصين الشعبية. كما أعلن كل من الهند وباكستان امتلاكهما أسلحة نووية من دون أن توقّعا على معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية. فيما أعلنت كوريا الشمالية عن امتلاكها لأسلحة نووية، وكانت قد انسحبت من معاهدة الحدّ من انتشار الأسلحة النووية.

وتفرض إسرائيل غموضًا حول برنامجها النووي، غير أن الحكومات الإسرائيلية لم تعلن أو تنكر رسميًّا امتلاكها لأسلحة نووية. أما إيران فقد اتّهمتها الولايات المتحدة وبعض الحكومات الغربية بامتلاكها برامج نووية تهدف إلى إنتاج سلاح نووي، ولا يزال الجدل قائمًا حول تعاون إيران، والسماح لمنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء عمليات تفتيش لمفاعلات إيران النووية. والسؤالان اللذان يجدر طرحهما هما: لماذا تصرّ إيران على المناورة بشكل دائم في هذا الملف؟ ولماذا لا تؤسس علاقاتها على الثقة المتبادلة ومبادئ حسن الجوار؟

الهوامش والمراجع:

1- بارسي، تريتا. إيران والمجتمع الدولي: القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2012

2- المصدر السابق.

3- نصر، ولي. صحوة الشيعة: الصراعات داخل الإسلام، وكيف سترتسم مستقبل الشرق الأوسط، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

4- تطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية (2002-2015) وتأثيرها على أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المرصد الإستراتيجي (http://www.strategy-watch.com).

5- Obaid، Nawaf. "Saudi Arabia is preparing itself in case Iran develops nuclear weapons." The Telegraph، Monday، June 29، 2015.

6- آيزنشتات، مايكل. "العلاقات بين الولايات المتحدة و«مجلس التعاون الخليجي»: سد فجوة المصداقية"، معهد واشنطن، يوليو 9، 2015.

7- المصدر السابق.

8- آيزنشتات، مايكل. "الصواريخ والمفاوضات النووية مع إيران"، معهد واشنطن، يوليو 6، 2015.

9- المصدر السابق

10- آيزنشتات، مايكل. هندرسون، سايمون. نايتس، مايكل. "الأثر الإقليمي لتزايد الأموال الإيرانية." معهد واشنطن، يوليو 28، 2015.

11- بدوي، تامر. "الاستثمار الأجنبي في إيران وتحدياته بعد الاتفاق النووي" مركز الجزيرة للدراسات. أغسطس 19، 2015.

12- نديمي، فرزين. "كيف يمكن أن تعزز إيران من دعم وكلائها بفضل قوة صادراتها المتجددة من الأسلحة؟"، معهد واشنطن. أغسطس 17، 2015.